توضيح
الأقيسة الثلاثة
الواردة في كتب الاعتقاد

_ قياس التمثيل
_ قياس الشمول
_قياس الأولى



بحث مختصر مفيد

من شرح أبي مشكور الصومالي

على كتاب " شرح الواسطية للهراس "

قال العلامة محمد بن خليل الهراس في " شرح الواسطية " (١/٧٣) :

[(ولا يُقاس بخلقه سبحانه وتعالى) .] -

/شـ/ وأما قوله: ((يقاس بخلقه)) ؛ فالمقصود به أنه لا يجوز استعمال شيء من الأقيسة التي تقتضي المماثلة والمساواة بين المقيس والمقيس عليه في الشؤون الإلهية. وذلك مثل قياس التمثيل الذي يعرفه علماء الأصول بأنه إلحاق فرع بأصل في حكم جامع؛ كإلحاق النبيذ بالخمر في الحرمة لاشتراكهما في علة الحكم، وهي الإسكار. فقياس التمثيل مبني على وجود مماثلة بين الفرع والأصل، والله عز وجل لا يجوز أن يمثل بشيء من خلقه. ومثل قياس الشمول المعروف عند المناطقة بأنه الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي. فهذا القياس مبني على استواء الأفراد المندرجة تحت هذا الكلي ، ولذلك يحكم على كل منها بما حكم به عليه. ومعلوم أنه لا مساواة بين الله عز وجل وبين شيء من خلقه. وإنما يستعمل في حقه تعالى قياس الأولى، ومضمونه أن كل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق؛ فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص تنزه عنه المخلوق؛ فالخالق أحق بالتنزه عنه.وكذلك قاعدة الكمال التي تقول: إنه إذا قدر اثنان: أحدهما موصوف بصفة كمال، والآخر يمتنع عليه أن يتصف بتلك الصفة؛ كان الأول أكمل من الثاني، فيجب إثبات مثل تلك الصفة لله ما دام وجودها كمالا وعدمها نقصا.

(شرح الهراس العقيدة الواسطية)(١/٧٥)

القياس لغة : تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به ، ولذلك سُمي المكيال مقياسا، يقال فلان لا يقاس بفلان أي: لا يُساويه.

وكلمة القياس ليست مذكورة في القرآن فنفيها عن الله عزوجل في كتب الاعتقاد حق

ومثل هذه الألفاظ لا تستعمل إلا في المناظرة عند الحاجة إليها، أما من حيث الابتداء فلا يحتاج إلى ذكر القياس في العلوم الإلهية أصلا لأنه لم يرد إثباته ولا نفيه في الكتاب والسنة

ضابط القياس يختلف باختلاف الفنون فكل أصحاب فن ينزلونه على جزئيات ذلك الفن ولهذا يقسمون القياس إلى ثلاثة أقسام:

١ _ قياس التمثيل وهو قياس الأصوليين.

٢ _ قياس الشمول وهو قياس المناطقة.

٣ _قياس الأولى وهو قياس علماء الاعتقاد .

ضابط قياس التمثيل عند الأصوليين

:[إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما] أو[بجامع العلة بينهما]

فلا بد فيه من أربعة أشياء :- ١_ الأصل ٢_ الفرع ٣_ الحُكم
٤_ العلة الجامعة بين الأصل والفرع

مثال ذلك :- تحريم المخدرات قياسا على الخمر

فالأصل المتفق على تحريمه هو الخمر

والفرع المُلحق به هو المخدرات

والحُكم التحريم

والعلة الجامعة بين الأصل والفرع هي: الإسكار

فإذن نقول المخدرات حرام

ما الدليل ؟

قياساً على الخمر لأن العلة التي لأجلها حَرُمَ الخمر موجودة في المخدرات

وهذا القياس كما هو ظاهر في الأحكام الفقهية ، وقياس التمثيل عند أهل السنة جائز في الأحكام الفقهية إنما خالفت الظاهرية الذين قالوا : لا قياس حتى في الأحكام ، والصواب ما عليه جمهور السلف فكانوا يذكرون أن القياس ممنوع في أصول الدين جائز في الأحكام ، فلذلك في الصفات الإلهية لا يجوز لأنه لا مماثلة بين الخالق والمخلوق

قال الهراس :[فقياس التمثيل مبني على وجود مماثلة بين الفرع والأصل، والله عز وجل لا يجوز أن يمثل بشيء من خلقه].

قال تعالى : {فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون}

وقال سبحانه : {فلا تضربوا لله الأمثال} فلا يجوز ضرب الأمثال التي يراد بها المماثلة والمساواة بين الله وخلقه

تنبيه :-

أما استدلا بعضهم على هذا النوع من القياسات بالنبيذ والخمر

يقولون : النبيذ حرام قياسا على الخمر بعلة الإسكار

فهذا لا يستقيم لأن القياس إنما نحتاجه عند عدم وجود الدليل حتى يُلحق ما لم يأت فيه الدليل بما جاء فيه الدليل

أما النبيذ فقد ورد نص يشمله وهو " كل شراب أسكر، فهو حرام".
ولفظ رواية عبد الله بن سنان: " قليل ما أسكر كثيره حرام، وكثير ما أسكر قليله حرام ". فما جاء به نص لا نحتاج إلى قياسه بغيره إلا من باب التقوية لا الاستدلال به ابتداء

القياس الثاني هو قياس المناطقة المسمى بقياس الشمول ، يذكره المناطقة عند الكلام على الحجة والبرهان لأن القياس به يُهتدى إلى الحجة والبرهان. كذا يقولون !

وضابطه عندهم أنه : الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج الجزئي مع غيره تحت ذلك الكلي.

الكلي هو : الذي له أفراد يدخلون تحته " بواسطة اندراج..." معناه: أن يكون هذا الجزئي مما يدخل تحت ذلك الكلي ،

" مع غيره " أي: مع أفراد أخرى

← ويكون مركبا من مقدمتين فأكثر ونتيجة؛ بحيث تستوي الأفراد في كلي يشملها كلها

مثال ذلك استدلالهم لكون زيد حيوان بأنه إنسان

فيقولون:(زيد إنسان ، وكل إنسان حيوان ، زيد حيوان)

مثال آخر قول النحاة : (كل فاعل مرفوع) هذا الكلي ويندرج تحته كل ما يُطلق عليه فاعل فإذا قلت: قام زيد . فزيد فاعل

المقدمة الأولى : (زيد فاعل)

المقدمة الثانية : (كل فاعل مرفوع)

النتيجة : (زيد مرفوع)

فالنتيجة عبارة عن مبتدأ المقدمة الأولى مع خبر المقدمة الثانية.

مثال آخر وهو المثال الذي يستعمله المناطقة كثيرا

(العالم متغير) (وكل متغير حادث) (العالم حادث)

المقصود أنهم يأخذون الكلي ويستدلون به على حكم ذلك الجزئي

قال الهراس : [ولذلك يحكم على كل منها بما حكم به عليه].

أي: يُحكم على كل فرد من أفراد الكلي بالحكم الذي حكم به على هذا الفرد الجزئي

قال الهراس : [ومعلوم أنه لا مساواة بين الله عز وجل وبين شيء من خلقه]. إذن فلا يجوز استعمال قياس الشمول في حق الله سبحانه وتعالى لأن الرب عز وجل لا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده

قال شيخ الإسلام كما في " مجموع الفتاوى " [٣/٣١] ، [٩/١٤١]:

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى يقين، بل تناقضت أداتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب ا.ه

ما الفرق بين قياس التمثيل وقياس الشمول ؟

قياس التمثيل يكون في الجزئيات كالخمر والنبيذ والمخدرات و..

أما الشمول فيكون في الكليات ولذلك المناطقة يقولون: قياس الشمول هو الذي يوصلك إلى اليقين، أما قياس التمثيل فإنما يوصلك إلى الظن.وهذا ليس بصحيح فلا فرق بين القياسين كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وهكذا العلامة الشنيقطي.

فإذا كان لا يجوز استعمال قياس التمثيل ولا قياس الشمول في حق الله سبحانه فما الذي يُستعمل إذن ?

الجواب ما قاله الهراس : [وإنما يستعمل في حقه تعالى قياس الأولى، ومضمونه أن كل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق؛ فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص تنزه عنه المخلوق؛ فالخالق أحق بالتنزه عنه].

قياس الأولى ، هو القياس الثابت عن السلف الكرام رضوان الله عليهم ولا يُسمى قياس إلا عند الحاجة إليه كالمناظرة لأن اللفظ الوارد في القرآن الكريم هو (المثل الأعلى) ولذلك ذكر بعضهم أنه ينبغي العدول عن (قياس الأولى) إلى (المثل الأعلى) موافقة للفظ الشارع سبحانه وتعالى

مضمون قياس الأولى وخلاصته أنه: الكمال الذي يُثبت للرب سبحانه لوجود هذا الكمال في المخلوق.

وهذا القياس يشترط فيه أمران :-

١_ أن يكون هذا الكمال ثابتا بالدليل فأسماء الله وصفاته توقيفية كما هو معلوم عند أهل السنة والجماعة لأن قياس الأولى ليس دليلا مستقلا لإثبات الأسماء والصفات إنما هو دليل عقلي يستخدم كغيره من الأدلة العقلية التي يذكرها أهل السنة في الاعتقاد وهي أمور تابعة للأدلة لا تستقل بنفسها.

ومن مسائل الأحكام في التبع *** يثبت لا إذا استقل فوقع

٢ _ أن يكون هذا الكمال كمالا مطلقا وهو الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه كالسمع والبصر ... بخلاف الكمال الذي يتضمن نقصا مالزوجة والولد والأكل والشرب و... فهو وإن كان كمالا بالنسبة للمخلوق إلا أنه يتضمن نقصا لا حتياج المخلوق له فهو كمال مقيد بالمخلوق لما فيه من الحاجة ، وهذا هو مراد العلامة الهراس بقوله:(وأمكن أن يتصف به المخلوق) فأخرج بهذا ما كان كمالا متضمنا لنقص كما ذكرنا فهذا لا يمكن للخالق أن يتصف به.

فإذن لا بد أن يكون هذا الذي يثبت فيه القياس كمالا مطلقا بغض النظر عمن يتصف به.

أهل السنة ينظرون في القياس من جهتين :-

١ _ كون الخالق أكمل من المخلوق (١)

٢ _ كون الله عزوجل هو معطي الكمال، واهب الكمال (٢)

---

(١) فإذا وجدنا المخلوق غنيا علمنا بطريق الأولى أن الخالقَ غنيٌ لأن الخالق أكمل من المخلوق والغنى كمال مطلق كما هو معلوم .

(٢) فلو لم يكن هذا الغنى لله مثلا لم يكن له أن يخلقه في غيره لأن فاقد الشيء لا يُعطيه كما هو معلوم فعلمنا أن الله غني متصف بالغنى لأنه هو الذي أغنى عبده ، ومعطي الكمال أولى به فلا يمكن خلو نحو هذه الكمالات عن الرب عزوجل مع اتصاف المخلوق بها !

قول الهراس: " وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق بالتنزه عنه) يشترط في هذا النقص شرط واحدا وهو أن يكون نقصا مطلقا؛ والنقص المطلق هو الذي لا كمال فيه بوجه من الوجوه ، أو يكون النقص الذاتي بغض النظر عمن يتصف به ؛ لأن هناك نقصا يتنزه المخلوق عن الاتصاف به ويمكن للخالق أن يتصف به كالكبرياء مثلا فهو نقص في حق المخلوق وهو كمال في حق الله؛ فالنقص فيه نسبي أي: بالنسبة للمخلوق لأن الكبرياء ليست صفة نقص بذاتها وإنما صارت نقصا لما أضيفت لمن لا يستحقها وهو المخلوق لأنها لا تجوز في حقه فقد نهاه ربه سبحانه عن الاتصاف بها { ولا تصعر خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحا إن الله لا يحب كل مختال فخور } لأن المخلوق إذا اتصف بالكبرياء سيكون متشبعا بما لم يُعطَ والنبي صلى عليه وسلم يقول: " المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور "(١) فالمتكبر حقيقة هو الله سبحانه لأنه هو المتصف بالكمال المطلق أما المخلوق فليس بصاحب كمال مطلق

(١) عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن لي ضرة، فهل علي جناح إن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور ". متفق عليه

مثال آخر : كون الإنسان جبارا. هذه صفة نقص ولكن النقص فيها نسبي؛ أي: بالنسبة لكون المخلوق قد اتصف بها وإلا فهي صفة كمال في حق من هو أهل لها وهو الخالق وحده لا شريك له.

مثال ثالث : صفة المن. صفة نقص في المخلوق لأنه نهي عنها {ولا تمنن تستكثر} ، {لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى} ، أما الله سبحانه فإنه يتصف بها لأنها صفة كمال في حقه فلذلك من أسمائه المنان ومن صفاته المن { ولقد مننا عليك مرة أخرى } ، { ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فأغنى}

قال شيخ الإسلام كما في" مجموع الرسائل" (المجموعة الثالثة) [٧٧/٥] : فقد بينا أن الذي يستحقه الرب هو الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال الممكن للوجود ، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلا، والكمال النسبي هو المستلزم للنقص فيكون كمالا من وجه دون وجه كالأكل للجائع كمال له وللشبعان نقص فيه، لأنه ليس بكمال محض بل هو مقرون بالنقص. والتعالي والتكبر والثناء على النفس وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه ونحو ذلك مما هو من خصائص الربوبية هذا كمال محمود من الرب تبارك وتعالى، وهو نقص مذموم من المخلوق ا.ه وهو في " مجموع الفتاوى " [١٣٧/٦]

قال الهراس : [وكذلك قاعدة الكمال]

يريد : وكذلك يُستعمل في حقه سبحانه قاعدة الكمال وقاعدة الكمال من حيث جواز استعمالها في حق الله هي مثل قياس الأولى فلذلك ذكرها الهراس رحمه الله بعد قياس الأولى وقاعدة الكمال هي: ما عُلم كونه كمالا مطلقا؛ محضا بمجرد العقل بغض النظر عمن يتصف به ولا شك أن هذا لابد فيه من دليل.

- الفرق بين قاعدة الكمال و قياس الأولى أن قاعدة الكمال ننظر فيها إلى الصفة بعينها؛ بذاتها بغض النظر عمن يتصف بها وقياس الأولى ننظر فيه إلى الكمال في المخلوق.

قال شيخ الإسلام كما في " شرح العقيدة الأصفهانية " [١٢١/١] :
والفرق بين هذه الطريق [١] وبين التي قبلها [٢] أن هذه (قياس الأولى) استدلال بما في المخلوق من الكمال على أن الخالق أحق به وأنه يمتنع أن يكون مضاهيا للناقص، والأولى (قاعدة الكمال) أنه مستحق لصفات الكمال من حيث هي مع قطع النظر عن كونها ثابتة في المخلوقات لامتناع النقص عليه بوجه من الوجوه سبحانه وتعالى ا.ه

---

[١] يعني: قياس الأولى . [٢] يعني: قاعدة الكمال.